

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة
الخرطوم، السودان، 16-21 يناير 2006

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/222 (VIII)

تقرير المؤتمر الأفريقي الخامس
لوزراء الخدمة العامة

-

تقرير المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة

إنعقد المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة والمدنية في أديس أبابا يومي 14 و15 ديسمبر 2005 وسبق ذلك الاجتماع التحضيري للخبراء يومي 12 و13 ديسمبر. وقد تم عقد المؤتمر للمرة الأولى منذ تأسيسه في مقر الرئاسة تحت رعاية الإتحاد الأفريقي.

يمكن الإشارة إلى أن المؤتمر قد تأسس خارج الهياكل القارية واجتمع على التوالي في طنجة، المغرب في 1994 والرباط، المغرب في 1998 وفي ويندهوك، ناميبيا في 2001 وفي ستيلنبوش، جنوب أفريقيا في 2003.

تمثلت إحدى أهم نتائج هذه العملية في اعتماد المؤتمر الثالث لميثاق الخدمة العامة في أفريقيا.

قد تقرر في الدورة الرابعة عقد الدورات القادمة تحت رعاية الإتحاد الأفريقي. وقد عزز ظهور المنظمة القارية هذا التحرك التكاملي وتمثل الهدف في تأسيس المؤتمر الأفريقي بشأن اللجان الفنية المتخصصة (هناك دراسة يجرى إعدادها في هذا الصدد) واعتماد الميثاق من قبل الإتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء.

جرت المداولات في اتجاه تحقيق هذه الأهداف. شاركت حوالي أربعون دولة في المداولات التي رأسها وزير الخدمة والإدارة العامة بجنوب أفريقيا.

بحث الاجتماع الأفريقي العام البنود التالية في جدول أعماله:

- تقرير رئيس المؤتمر الرابع.
 - تقرير إجتماع الخبراء التحضيري للمؤتمر الخامس.
 - عرض للافتتاح والتوجه الإستراتيجي للشبكة الأفريقية لمعاهد تطوير الإدارة.
- وتمخض المؤتمر الخامس عن اعتماد ميثاق أديس أبابا الذي يتضمن سلسلة من التوصيات بشأن اعتماد الإتحاد الأفريقي للميثاق كما اشتمل على أفضل الطرق والوسائل الممكنة لتحسين الخدمة العامة في أفريقيا.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

EX.CL/222 (VIII)
ANNEX.I

تقرير المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة

-

تقرير المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة
يومي 14 و15 ديسمبر 2005 ، أديس أبابا ، إثيوبيا

1- مقدمة:

(1) انعقد المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة والمدنية يومي 14 و15 ديسمبر عام 2005 بمقر رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا. جاءت استضافة المؤتمر الخامس لوزراء الخدمة العامة برعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي استجابة للمقررات المضمنة في إعلان إستيلنبوش الصادر عن المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة (2003). ينص إعلان إستيلنبوش لعام 2003 على تضمين برنامج وزراء الخدمة العامة في أجندة مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

(2) سبق مؤتمر الوزراء اجتماع المسؤولين والخبراء. ركز الاجتماع الذي انعقد يومي 12 و13 ديسمبر 2005 على التحضير للمؤتمر الوزاري وإعداد مشروع إعلان المؤتمر. وبحث المسؤولون والخبراء ثلاث ورقات رئيسية للمؤتمر وشاركوا في ثلاث ورش عمل ركزت على قضايا الإدارة العامة ذات الأولوية وقام المسؤولون والخبراء في ختام اجتماعهم بإعداد وبحث واعتماد تقرير يرفع إلى مؤتمر الوزراء.

2- الجلسة الافتتاحية:

(3) حضر الجلسة - ضمن آخرين - مفوضو مفوضية الاتحاد الأفريقي ووزراء الخدمة العامة ووفود الدول وأعضاء الهيئات الدبلوماسية. خاطبت المؤتمر سعادة السيدة/ جوليا دوللي جوينر، مفوضة الشؤون السياسية بمفوضية الاتحاد الأفريقي والسيدة/جبر الدين فريزر - موليكي تي وزيرة الخدمة العامة والإدارة بجمهورية جنوب أفريقيا ، ورئيس المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة إضافة إلى السيد/ فكو ديسالين، وزير بناء القدرات بجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية.

خطاب الترحيب من سعادة السيدة/ جوليا دوللي جوينر، مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية:

(4) رحبت السيدة/ جوليا دوللي جوينر مفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية بالمؤتمر الإفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة وهو المؤتمر الأول من نوعه الذي ينعقد تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وأكدت للسادة الوزراء أنه سيتم تثبيت المؤتمر بقوة في أجندة الاتحاد الأفريقي لمساعدته على تحقيق هذه الأجندة في مجال التنمية والتكامل وأوجزت في كلمتها التقدم الكبير الذي حققه مؤتمر الوزراء منذ مولده في طنجة في عام 1994 ثم في مؤتمراته التالية بالرباط في 1998 وويندهوك عام 2001 ثم في إستيلنبوش في عام 2003.

- (5) أشارت المفوضة إلى أن مؤتمر وزراء الخدمة لعام 2003 قد اقترح إدماج المؤتمر الأفريقي لوزراء الخدمة العامة في أجنحة مفوضية الاتحاد الأفريقي وإطارها المؤسسي مما سيساعد المؤتمر على تنسيق وتنشيط المناهج والإستراتيجيات اللازمة لتعزيز فعالية القطاع العام في إفريقيا على المستويات المحلية والإقليمية والقارية.
- (6) وأشارت السيدة/ المفوضة إلى أن التحدي الرئيسي أمام المؤتمر هو التأكد من أن إعلان المؤتمر سوف يقترح إستراتيجيات وبرامج عملية ومجدية لتحديد مسار التقدم لتنفيذ الميثاق الأفريقي للخدمة العامة وتنفيذ برنامج تطوير القدرات بشأن الحكم والإدارة العامة والتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الفساد.
- (7) أبرزت السيدة/ المفوضة أيضاً أنه ينبغي للإدارة العامة أن تخضع لتطبيق القيم الأخلاقية والجدارة والمهنية وخاصة في الأجهزة السياسية والاقتصادية والتضامنية وكذلك في الخدمة المدنية. يجب أن تكون الإدارة العامة شفافة وفعالة وديمقراطية وخاضعة للمحاسبة لضمان تقديم خدمة عامة جيدة النوعية ومناحة ومستدامة مما سيسهم في تحييد الآثار السالبة للعولمة واستئصال الفقر والفساد والإقصاء الاجتماعي.
- (8) وفي الختام ، أكدت السيدة/ المفوضة أن مفوضية الاتحاد الأفريقي تدعم بقوة وضع وتنفيذ مبادئ سليمة للحكم والإدارة العامة وتلتزم بشراكة تضامنية مع مؤتمر وزراء الخدمة العامة والأمانة العامة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

الكلمة الافتتاحية للسيدة/ جير الدين فريزر – مولكيتي، رئيسة المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة والمدنية:

(9) رحبت السيدة/ جير الدين فريزر – مولكيتي، وزيرة الخدمة العامة والإدارة بجمهورية جنوب أفريقيا ورئيسة المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة في كلمتها الافتتاحية بالسيدة المفوضة جوينر والوزيرة الإثيوبية لبناء القدرات والسادة الوزراء والمسؤولين وممثلي المنظمات المشاركين في الاجتماع. وعبرت السيدة/ رئيسة المؤتمر عن الرأي بأنه لكي نضع القارة الأفريقية على مسار التطور المطلوب ، فمن الضروري إصلاح الخدمة العامة لضمان تنفيذ وخلق المناخ الصحيح للحكم الرشيد وتقديم الخدمات ولاحظت السيدة المتحدثة أنه يجب أن يكون البرنامج الفاعل لإصلاح الخدمة العامة ومبادرات تعزيز القدرة وتأدية الخدمة العامة مكملاً لبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا للتحويل الاقتصادي والاجتماعي.

(10) أكدت السيدة/ رئيسة المؤتمر مركزية مبادئ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لمؤتمر وزراء الخدمة العامة وأوضحت أن هذه المبادئ مؤسسة على قاعدة أن الحكم الرشيد ضرورة لازمة للسلام والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة وأن

مبادئ النيباد مؤسسة أيضاً على التكامل الإقليمي قضية مركزية بالنسبة لجهود تنمية أفريقيا. كذلك أكدت رئيسة المؤتمر أن برنامج النيباد للتحويل الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يُستكمل ببرنامج فعال لإصلاح الخدمة العامة وبمبادرات لتعزيز قدرة الخدمة العامة وتأديتها.

11) لاحظت رئيسة المؤتمر أن التنفيذ هو التحدي الرئيسي أمام القارة الأفريقية وأن التنفيذ الناجح يستلزم تركيز الاهتمام بحرص على تنمية القدرات والالتزام والاتصال والتنسيق. وبالإضافة إلى بناء القدرات لأجل الإصلاح، فهناك حاجة للإدراك المستمر للعلاقة بين الإدارة العامة والحكم. وسوف يقاس مدى نجاح هذه العلاقة بكيفية التنفيذ الأمثل لمبادرات الإصلاح في المجالات القارية والإقليمية.

12) عبرت السيدة/ رئيسة المؤتمر عن الرأي بأن الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران توفر الإطار العملي لضمان الحكم الرشيد في الخدمة العامة وأشارت أيضاً إلى أن هذه الآلية توفر منبراً مفيداً لتبادل التجارب والاحتذاء بأفضل الممارسات. ثم أبرزت رئيسة المؤتمر القضايا الرئيسية المطلوب بحثها من قبل مؤتمر الوزراء والتي تشمل تنسيق التنفيذ وإدارة الموارد البشرية في القطاع العام وتبادل المعرفة ودراسة السياسات وجوائز الابتكار في القطاع العام.

13) وفي الختام، أوضحت السيدة / رئيسة المؤتمر أن تجمع وزراء الخدمة العامة يبرهن على الالتزام تجاه تأكيد قدرة القارة الإفريقية على تحقيق حكم رشيد وخدمة وإدارة عامة فعالة وكفؤة. وانتهزت رئيسة المؤتمر الفرصة لتشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي على استضافة المؤتمر كما شكرت حكومة إثيوبيا على الترحيب الحار بالوفود في إثيوبيا وتمنت للسادة الوزراء والمندوبين المدعوين مداولات ونتائج ناجحة لمؤتمر وزراء الخدمة العامة.

الكلمة الافتتاحية للسيد/ فكو ديسالين، وزير بناء القدرات بجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية:

14) أشار السيد/ الوزير إلى أهمية إصلاح الخدمة العامة لأجل وضع أفريقيا على خريطة الطريق التنموي المطلوب وأيضاً لضمان تنفيذ وخلق مناخ مواتٍ للحكم الرشيد وتأدية الخدمة وحث السيد/ الوزير على تأهيل المجموعات الاقتصادية الإقليمية حتى تتمكن من تنفيذ مهامها بفعالية وكفاءة.

15) أوضح السيد/ الوزير أن التنفيذ هو التحدي الرئيسي لإصلاح القطاع العام في أفريقيا. لقد كان من الضروري استقطاب دعم وشراكات عالمية لاستدامة جهود

الإصلاح. كما المح السيد/ الوزير أيضاً إلى الحاجة إلى تركيز الاهتمام على الصلة بين جهود الإصلاح وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وأن التنمية والاستثمار مستقبلاً يعتمدان على تأسيس مقياس يضمن وجود خدمة عامة متجاوبة تعلى من قيم الشفافية والمساءلة وقادرة على محاربة الفساد.

-3 انتخاب المكتب:

16) رأست سعادة السيدة/ جوليا دولي جوينر مفوضة الاتحاد الأفريقي للشئون السياسية الجلسة الخاصة بانتخاب المكتب. وقد وافق المؤتمر أثناء الجلسة على أن تستمر جنوب أفريقيا في رئاسة المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة لأجل استدامة قوة الدفع وضمان الاستمرارية. وقد جرى انتخاب هيئة المكتب كما يلي:

الرئيس	- جنوب أفريقيا
النائب الأول للرئيس	- الجزائر
النائب الثاني للرئيس	- نيجيريا
النائب الثالث للرئيس	- بوروندي
المقرر	- تنزانيا

-4 اعتماد جدول الأعمال:

17) عند النظر في الأعمال التي أنجزها اجتماع المسؤولين والخبراء ، أجرى مؤتمر الوزراء تعديلاً على مشروع جدول أعمال المؤتمر وأكد على أن يركز مؤتمر الوزراء على البنود الرئيسية الآتية:

أ) تقرير رئيس لجنة المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة.

ب) تقرير اجتماع المسؤولين والخبراء الذي انعقد يومي 12 و 13 ديسمبر.

ج) عرض عن افتتاح وإدارة شبكة مؤسسات التنمية الإدارية في أفريقيا.

د) إعلان المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة.

-5 تقرير رئيس المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة:

18) قدمت رئيسة المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة السيدة/ جير الدين فريزر – موليكي تقرير رئيس المؤتمر ولجنة الوزراء للمؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة. بدأ التقرير باستعراض عام للتحديات في مجال الحكم والإدارة العامة. تبع ذلك عرض عام لتنفيذ البرنامج وإبراز التحديات خلال فترة المؤتمر الخامس للوزراء.

19) أعربت رئيسة المؤتمر عن القلق لأن أفريقيا لا تسلك الطريق الصحيح في مجال الإدارة العامة. وأشارت إلى حالة الضعف التي تعاني منها مؤسسات الخدمة العامة الأفريقية واقترحت أن يحرك الوزراء الأفريقيون موقع الخدمة العامة إلى مركز حركة التنمية كما لاحظت أن القدرة على تأمين أي برامج قطرية أو

- إقليمية أو قارية تعتمد على إنشاء مؤسسات عامة فاعلة وقادرة على تحقيق التفويض المحدد. وبالتالي فإن عمل وزراء الخدمة العامة يعتبر أمراً محورياً في نجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الخدمة إلى شعوب القارة.
- (20) أشارت الرئيسة إلى إعلان استلنبوش الذي حدد تفويض رئيس المؤتمر الأفريقي الرابع للوزراء واللجنة الإقليمية الممثلة للوزراء. وقد تناول الإعلان أربعة مواضيع محددة ، هي: أولاً ، توضيح القيادة الأفريقية في الحكومة والإدارة العامة. ثانياً ، تبنى برنامج تنمية بقدرات جماعية. ثالثاً ، وضع إطار للتعاون وربط كل المشاركين. رابعاً، التفويض بالعمل الوزاري الذي يتم تضمينه في مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد.
- (21) فيما يختص بتنفيذ البرنامج، لوحظ أن الرئيس ولجنة الوزراء اعتمدا على أمانة النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والفرعية والدولية التي التزمت بتنسيق الجهود ضمن إطار البرنامج. كما لاحظت أنه نسبة لأن المؤسسات الحكومية ومؤسسات الإدارة العامة الأفريقية ضرورية للتنفيذ الكلي للبرنامج الوزاري ، فقد احتفظ بارتباطات مع هذه المؤسسات على مستوى المسؤولين.
- (22) على مستوى إدارة البرنامج، قدم الرئيس عرضاً لعمل وزراء الخدمة العامة لرؤساء الدول واللجنة التنفيذية الحكومية التابعة والنيباد. وبالإضافة إلى ذلك، لفتت الانتباه إلى ضم البرنامج إلى الاتحاد الأفريقي ونيباد. وذكرت الرئيسة أنه تم عقد ثلاثة اجتماعات رسمية للجنة الوزارية بالإضافة إلى عدة مشاورات غير رسمية مع الوزراء. ولإيجاد مساندة للبرنامج، قدمت عروض في مختلف المنابر القارية والعالمية. كما أوضحت أنه تمت تعبئة موارد شركاء دوليين لتحسين تنفيذ برنامج الوزراء ومن أجل استيعاب جهود الشركاء الأفريقيين.
- (23) وفيما يختص بتفاصيل التنفيذ، ألقت الرئيسة الضوء على فترة المؤتمر الرابع لوزراء الخدمة العامة. شمل ذلك جمع بيانات عامة عن الإدارة العامة وإصدار تقرير عن دعم المانحين لإصلاح القطاع العام في أفريقيا. بالإضافة إلى ابتكار مبادرة لتطوير القدرات القيادية ضمن البرنامج ، كان العمل على تنفيذ البرنامج الوزاري ضرورياً لبدء شبكة المعاهد الإدارية الأفريقية. وتمشياً مع برنامج التنفيذ، أعلنت الرئيسة أنه سيبدأ تقديم جائزة الابتكار في الخدمة العامة الأفريقية ضمن فعالية المؤتمر الخامس لوزراء الخدمة العامة.
- (24) لاحظ التقرير أن البرنامج الوزاري يواجه عدة تحديات من أهمها: أ) إنشاء قناة لضم البرنامج الوزاري ضمن هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي ، ب) تعزيز القدرة الكلية للأمانة وتنفيذ البرنامج، ج) إيجاد إطار دائم لربط الشركاء في تنفيذ البرنامج ، د) استغلال الدعم الفني الذي تم الالتزام به لتنفيذ البرنامج.
- (25) اختتمت الرئيسة بشكر المفوضة جوينر ومكتبها لدعمها المتواصل للبرنامج الوزاري. كما شكرت المؤسسات الأفريقية والمنظمات الدولية لدعمها للبرنامج

الوزاري. وأشارت إلى أن المؤتمر الخامس لوزراء الخدمة العامة كان فرصة لاستعراض التقدم الذي أحرز وتقديم قوة إضافية لتنفيذ البرنامج. (26) قد رحب الوزراء بتقرير رئيسة المؤتمر الرابع. وعبروا عن تقديرهم للزخم الذي تحقق ولوحظ أن برنامج وزراء الخدمة العامة في مرحلة مبكرة وأنه مع تدفق الموارد من الممكن وجود زخم أكبر في التنفيذ. كما أشير إلى أنه من الضروري تطوير خطط عمل مفصلة لضمان تنفيذ البرنامج الوزاري وأنه يجب تقديمها إلى اجتماع مستقبلي للوزراء. وتم إنشاء اللجنة الفرعية لدعم الاحتفال بيوم الخدمة في القارة خلال المؤتمر وطلب منها الاجتماع لتقديم المشورة حول الاحتفال المستقبلي بيوم الخدمة العامة في القارة.

6- تقرير عن اجتماع المسؤولين والخبراء المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2005:

(27) قدم مقرر اجتماع المسؤولين والخبراء – (السودان) تقرير المسؤولين والخبراء للمؤتمر الوزاري. تضمن تقرير المسؤولين والخبراء ملخصاً لأوراق النقاش الثلاث الرسمية المقدمة وملخصاً لورش العمل حول مواضيع الإدارة العامة التي تم التركيز عليها. وكانت أوراق المناقشة هي: (1) تعزيز فعالية القطاع العام من أجل التنمية المستدامة ، (2) نحو إطار لتوجيه ودعم قدرات القيادة والإدارة العامة ، (3) الربط بين الإدارة العامة الوطنية والإقليمية والقارية. وكانت ورش العمل المنعقدة هي: أ- إدارة الموارد البشرية – بحث واتجاهات ، ب- محاربة الفساد والأخلاق – الإستراتيجيات والاتجاهات ، ج- القيادة من أجل التنمية المستدامة والحكم ، د- الإدارة العامة وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات. (28) رحب مجلس وزراء الخدمة العامة بالتقرير كما قدم لهم وخلص إلى أن المناقشات وما قدمه الوزراء ومندوبو الدول يجب استخدامها لإثراء التقرير. وقدم المجلس معلومات إضافية حول مختلف جوانب التقرير. (29) وبخصوص ضم ميثاق الخدمة العامة الأفريقية كوثيقة أساسية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ، قدم اقتراح بضرورة تحديث نصوص الميثاق لكي يعكس المبادئ ذات العلاقة بالخدمة العامة في أفريقيا. واقترح إنشاء لجنة فرعية لمراجعة الميثاق قبل الموافقة عليه كوسيلة حقيقية لبناء خدمات عامة فعالة في كافة أنحاء القارة. وفي الورقة التي جاءت بعنوان "تعزيز فعالية القطاع العام من أجل التنمية المستدامة" اقترح مزيد من المشاركة في قضايا تمويل إصلاح القطاع العام.

(30) وفيما يختص بالورقة حول "ربط الإدارة العامة الوطنية والإقليمية والقارية" أتفق على أنه ليس هناك حاجة لمزيد من الصفات البيروقراطية لتنسيق الأنشطة الخاصة بالقيادة والإدارة العامة لكن الوفود أكدت على أهمية المجموعات الاقتصادية الإقليمية في عملية التكامل الإقليمي وعلمت بأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية يمكن أن تكون ضرورية لتعزيز القدرة على التعامل.

وأشير إلى أن هناك حاجة لنشاط ملموس في هذا الاتجاه واتفق على أن العمل الذي بدأته مفوضية الاتحاد الأفريقي في هذا المجال يجب إعطاؤه الوقت لينضج.

31) خلال ورشة إدارة الموارد البشرية، تمت المطالبة بتحول نموذجي من إدارة العاملين إلى إدارة الموارد البشرية. وأنه يجب وضع إدارة الموارد البشرية ضمن استراتيجية التنمية الكلية للدولة. وأنه يجب توجيه عناية أكثر لتخطيط الموارد البشرية وتطوير القدرات والتحفيز وأداء موظفي الخدمة العامة.

32) خلال ورشة العمل حول مكافحة الفساد، تم التأكيد على الحاجة إلى خطط وإجراءات ملموسة وأنه يجب أن تكون الموافقة على ميثاق الاتحاد الأفريقي بشأن الفساد وكيفية جعله عملياً وقابلاً للتطبيق كأولوية. إن الموافقة السريعة على الميثاق وتبنيه داخلياً ووضع اعتبار كاف للمشاركة المقترحة للهيئات المحاربة للفساد ومجلس الوزراء ستزيد من زخم محاربة الفساد. وحثت ورشة العمل على اتخاذ إجراءات لتعزيز الأطر القانونية خاصة القضائية لتسريع القضايا ذات العلاقة بالفساد.

33) أشارت الوفود إلى كيفية أن إعطاء قضية إيصال المعلومات نظرة جديدة يمكن أن يحسن تقديم الخدمة. وبصفة خاصة، تم التعبير عن القلق تجاه مدى الفجوة الرقمية بين الدول الأفريقية والحاجة إلى مزيد من العمل لجعل تقنية وصول المعلومات أداة قادرة وفعالة لتقديم الخدمة. كما اقترحوا إعطاء المزيد من الاهتمام لتعزيز تبادل الخبرات في استعمال تقنية توصيل المعلومات لتقديم الخدمة وتحسين الإنتاجية لدى حكومات الدول الأعضاء.

34) أكدت الرئيسة ضرورة الحوار حول الإدارة العامة لما بعد النزاعات مبدية أسفها لعدم إجراء نقاشات كافية حول الموضوع وحثت الرئيسة المشاركين على إعادة تناول هذا الجانب بهدف اتخاذ مبادرات جماعية إلى الأمام. ولوحظ أن تجارب الدول بعد النزاعات فريدة لأن الكثيرين يواجهون بتحد إعادة الإعمار وإنشاء خدمات عامة وليس إصلاح خدماتها العامة كما هو الحال بالنسبة لدول أخرى كثيرة.

35) اقترح إدماج موضوع مشاركة القطاع العام والخاص في ميثاق الخدمة العامة الأفريقية. وحثت ورشة العمل على اكتشاف طرق إدماج مبادئ الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران في ميثاق الخدمة العامة الأفريقية. ويجب أن يدرس التقرير كذلك طرق تسريع عملية الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران واكتشاف الطرق والوسائل التي يمكن أن يساعد من خلالها بنك التنمية الأفريقي الدول فيما يختص بالآلية الأفريقية.

36) وفيما يختص بالأمور المتعلقة بقيمة مفهوم الإدارة العامة الجديدة، تم الاقتناع بأن بعض وسائل الإدارة العامة الجديدة لها قيمة مؤكدة لكن هناك ما يشير إلى أن الإدارة العامة الجديدة لها نتائج سالبة بالنسبة للدول النامية. بصفة خاصة،

هناك اقتناع بأن الإدارة العامة الجديدة أدت إلى تدن في تقديم الخدمة وكانت لها نتائج سلبية على الفقراء والمهمشين في كثير من الدول. وضمن إطار هذا النقاش، هناك حاجة للابتعاد عن استيراد وفرض نماذج الإدارة العامة وأنه يجب تركيز مزيد من الاهتمام على تطوير نماذج محلية أفريقية وفي سياق الدولة المعنية.

37) كما تم حث الدول الأفريقية على إجراء إصلاحات ذات منشأ وطني وتجنب التبعية. واقترح أن تتبنى الدول حلولاً واقعية وقابلة للتطبيق. وهناك حاجة للابتعاد عن مبدأ أن أجندة إصلاح واحدة تصلح للجميع وتطبيق نماذج قياسية لسياقات أفريقية متنوعة. بصفة خاصة، أشير إلى أن هناك حاجة لتطوير حلول ذات منشأ وطني للتحديات المعقدة التي تواجه نطاق الخدمة العامة وتقديم خدمات ذات جودة.

38) حثت ورشة العمل المؤتمر على أن ينظر في ضرورة توحيد ومواءمة تخطيط وتطوير الموارد البشرية وأنه يجب على الدول تقييم أهمية تطوير الموارد البشرية في القطاع العام في الدول الأعضاء. وأشير إلى أن نموذج الإدارة العامة الجديدة أدى إلى نتائج غير مقصودة حيث أصبحت الدولة مقسمة بدرجة كبيرة. ونتيجة للإدارة العامة الجديدة، أصبحت هناك حاجة لإنشاء دولة متطورة كضرورة لتحسين الخدمات وتقديم الخدمة في السياق الأفريقي.

39) لوحظ أن مؤتمر الوزراء يقف دليلاً على أن الأفريقيين يستعرضون الممارسات في أطرهم الداخلية. ولوحظ أن مشاركة الخبرات وتبادل المعرفة نوع من المراجعة المتبادلة بين الأقران. ولاحظت الوفود أن تبادل الآراء الذي تم في اجتماع المسؤولين والخبراء كان هاماً ويجب أن يستكمل بمشاركة عملية مستمرة تفيد كل الدول وأن مداخلات النقاش الوزاري للتقرير يجب استخدامها لإحاطة التخطيط المستمر وتنفيذ البرنامج على مستوى المسؤولين والمشاركين.

تقرير عن إطلاق واستراتيجية شبكة معاهد للتطوير الإداري الأفريقية:

40) أبلغ نائب رئيس شبكة معاهد التطوير الإداري الأفريقية الاجتماع بأن المنظمة بدأت رسمياً في 25-26 نوفمبر 2005 في جوهانسبيرج بجنوب أفريقيا. تم إطلاق هذه المبادرة تحت سلطة وتوجيه لجنة البرنامج الوزاري حول القيادة والإدارة العامة. وذكر أن المنظمة تبنت دستوراً وتم إنشاء لجنة تنفيذية متوازنة إقليمياً. وأبلغ الاجتماع بأن هناك جهوداً لضمان تمثيل الإقليم الشمالي والمقر الحالي لمنظمة شبكة معاهد التطوير الإداري الأفريقية هو معهد التطوير الإداري الجنوب أفريقي بجنوب أفريقيا.

41) فيما يختص بالتفاصيل الخاصة برؤية ومهمة شبكة معاهد التطوير الإداري الأفريقية طلب الاجتماع الرجوع إلى الوثائق الخاصة بتدشين المنظمة وميثاقها. ولوحظ أن المنظمة لازالت في مرحلة التكوين وأنه عقد الاجتماع الأول لمناقشة

خطتها الإستراتيجية واتجاهها. وأشار إلى أن المنظمة ستلعب دوراً هاماً في دعم وتعزيز قدرات معاهد التطوير الإداري بالقارة.

42) بعد نقاش موجز حول دور وقيمة واختصاص المنظمة، طالب المؤتمر منظمة شبكة معاهد التطوير الإداري الأفريقية بإعداد تقرير أكثر تفصيلاً عن اتجاهه الإستراتيجي وأعماله لتقديمها للوزراء في اجتماع ينظم في عام 2006. وقد أبلغ المؤتمر أن معهد القيادة الأفريقي الذي يشمل الديمقراطية والحكومة السياسية والإدارة الاقتصادية والقيادة العامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية يتمتع بتفويض أكبر من منظمة شبكة معاهد التطوير الإداري. ولوحظ أن هناك مجالاً لتضامن معهد القيادة الأفريقي ومنظمة شبكة معاهد التطوير الإداري في تطور القدرات في مجال القيادة والإدارة العامة. وحث المؤتمر إدارة المنظمة التنفيذية على التشاور مع معهد القيادة الأفريقي بهدف تحديد مجالات تخصصهم وبحث طرق التعاون الممكن.

7- مشروع إعلان المؤتمر الأفريقي الخامس للوزراء:

43) قدم ممثل النيباد مشروع الإعلان الذي أعده اجتماع المسؤولين والخبراء. وقد عرض الإعلان إجراءات واستراتيجيات عملية يمكن تطبيقها على جميع المواضيع والمجالات التي تمت تغطيتها في مؤتمر وزراء الخدمة العامة.

44) قدم الوزراء ورؤساء الوفود معلومات مرتدة تفصيلية حول القراءة الأولى لمشروع الإعلان. ثم أجريت التعديلات المقترحة والتغييرات لتقديمها للمؤتمر. وتبنى المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة الإعلان النهائي مع التعديلات. وقرر المؤتمر أن يطلق عليه إعلان أديس أبابا. وبما أن الإعلان النهائي يضع جدول أعمال للمؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة، ذكر أن التقارير والإعلان يجب تقديمها لرؤساء الدول عن طريق مفوضية الاتحاد الأفريقي.

45) الخلاصة:

شكرت السيدة جوليا دوللي جوينر ، مفوضة الاتحاد الأفريقي للشئون السياسية في ختام ملاحظاتها المشاركين لنقاشهم البناء خلال المؤتمر. وقالت إن مداوات المؤتمر تمت بطريقة صريحة وصحية وشفافة وهي في ذاتها شرط لتقديم خدمة عامة على درجة من الكفاءة. وأكدت للمؤتمر دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي بدون تحفظ لتنفيذ برنامج القيادة والإدارة العامة في إطار أجندة قيادة الاتحاد الأفريقي العريضة. وطلبت المفوضة من المشاركين القيام بالموائمة والتنسيق كأفراد ومجموعات.

46) أشارت المفوضة إلى أن المؤتمر الأفريقي الخامس قد حقق الأهداف والغرض الذي وُضع للبرنامج. وعند استرجاع بعض جوانب مداوات المؤتمر، ذكرت المفوضة أن مواضيع ملائمة مثل إصلاح القطاع العام والتفرقة بين الموالي

والعمل و بين الروابط الوطنية والدولية مع مراكز الاقتصاد الإقليمية، قضايا القيم والمبادئ أشعلت نقاشاً حياً لكنه لم يصل إلى نتيجة نهائية. لكنها قالت إنه ستتاح فرص في منتديات قادمة لمزيد من المشاركة مع مراعاة أن عملية الإصلاح عملية دينامية. قالت إن الوقت استغل أحسن استغلال وتمنت للوفود رحلة آمنة إلى بلادهم والتمتع بالعطلة.

47) أكدت في ختام حديثها أهمية تقوية وتوحيد الاتحاد الأفريقي والنيباد ومشاركة مكتب الرئيس التي هي ضرورية للسير بالبرنامج الوزاري إلى الأمام. وطالبت المفوضة بإطار لتوجيه المشاركة الأفريقية والعالمية من أجل تنفيذ الالتزامات المذكورة في الإعلان وسير البرنامج إلى الأمام. وناشدت الوزراء إثبات التزامهم بالمشاركة على مستوى عال في تنفيذ البرنامج والتفاعل مع ذوى الاختصاص في أجندة التنفيذ الحاسمة. وأكدت التزام مجلس الوزراء بمواصلة تقديم القيادة لتنفيذ البرنامج وتخطيط الطريقة للسير إلى الأمام.

48) وأشارت المفوضة بتقدير شديد لجودة مداولات المؤتمر. فقد ركز المؤتمر بصفة خاصة على مجالات إدارة الموارد البشرية والتنمية والأخلاق ومحاربة الفساد. وحثت المشاركين على التحرك بحسم لتطوير أدوات ومنهجيات تساعد الدول على تقييم ونشر قدراتها في مجال الموارد البشرية بحددها الأقصى وتطوير الآليات الضرورية لتقوية ودعم قدرات الإدارة العامة.

49) شكرت المفوضة المشاركين على مساهماتهم القيمة وتعاونهم طوال فترة المداولات. كما شكرت مفوضية الاتحاد الأفريقي والنيباد والأمانة لدعمهم الذي ضمن نجاح المؤتمر. وقالت إنه نسبة لصبر المشاركين كان المؤتمر الوزاري ناجحاً جداً وإن نتائج المؤتمر ستفعل برنامج عمل الوزراء في مجال القيادة والإدارة العامة. وأضافت أنه بتبني إعلان أديس أبابا، فقد اختتم المؤتمر برسالة هامة. ثم تمننت للمشاركين عودة سالمة لبلادهم.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة
الخرطوم، السودان، 16-21 يناير 2006

-

EX.CL/222 (VIII)
ANNEX.II

إعلان أديس أبابا

-

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة
أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 14 و 15 ديسمبر 2005

-

MIN/AU/PUBLIC ADMINISTRATION/DECL.1 (I)

إعلان أديس أبابا

-

إعلان أديس أبابا

نحن وزراء الخدمة العامة الأفريقيين المجتمعين في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، إثيوبيا من 12 - 15 ديسمبر 2005،

إذ نذكر بالمؤتمرات الأفريقية السابقة لوزراء الخدمة العامة حيث تم إبراز رؤية مشتركة لتحديث وتحويل الخدمة العامة الأفريقية وإعادة تأكيد التزامنا بتعزيز قدرة ودور الدول الأفريقية علي تنمية القارة،

وإذ نذكر أيضاً باعتماد ميثاق الخدمة العامة في أفريقيا خلال المؤتمرات الأفريقية لوزراء الخدمة المدنية كإطار لتعزيز الحكم والإدارة العامة في جميع أنحاء القارة،

وإذ نؤكد من جديد مقررات المؤتمر الأفريقي الرابع كما وردت في إعلان ستلنبوش وخاصة اعتماد البرنامج الأفريقي لتنمية القدرة علي الحكم والإدارة العامة كتعبير آخر عن التزام الوزراء بضمان ارتباط المبادرات المتخذة تحت رعايتهم بالبرنامج الإنمائي القاري الأوسع للاتحاد الأفريقي،

وإذ نعتزف بالبرامج الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأفريقي بما في ذلك النيباد والتي اتخذت من خلالها مبادرة الديمقراطية والحكم لتعزيز الإطار السياسي والإداري للبلدان المشاركة وفقاً لمبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءلة والأمانة واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون،

وإذ نعتزف أيضاً مع التقدير "بالصلة بين عمل وزراء الخدمة العامة الأفريقيين وقوة الدفع البرنامجية للنيباد" وبرنامج تنمية القدرة علي الحكم والإدارة العامة الصادر عن مؤتمر قمة مابوتو للاتحاد الأفريقي في يوليو 2003،

وإذ نرحب بالدعم المستمر من الشركاء القاريين والدوليين لبرنامج القارة لدعم القدرة على الحكم والإدارة العامة،

وإذ نرحب أيضاً بالالتزام الذي أبدته مفوضية الاتحاد الأفريقي لتناول الطلب الوارد في الإعلان حول تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا
ASSMBLY/AU/DECL.8 (II) لدمج أعمال وزراء الخدمة العامة "كعنصر هام في

البرنامج الشامل للاتحاد الأفريقي" بعقد مؤتمرات وزراء الخدمة العامة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي،

وإذ ناقشنا تقرير الرئيس والمسائل المنبثقة عن مداولات الخبراء حول القضايا التالية: التعجيل بتنفيذ برنامج تنمية القدرة على الحكم والإدارة العامة، نحو إطار لفاعلية الحكم والإدارة العامة، تعزيز المبادرات الرامية إلى زيادة فاعلية جهود القطاع العام الوطني، تعزيز دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في دعم جهود إصلاح القطاع العام، الأخلاق ومكافحة الفساد، إدارة الموارد البشرية للقطاع العام، الحكم الإلكتروني لصالح التنمية المستدامة وتعزيز الشراكات والروابط مع الشركاء في التنمية،

بشأن تقرير رئيس المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة، نتفق علي

ما يلي :

- 1- **نجيز** تقرير رئيس ولجنة المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة والمدنية و**نشد** بقيادتهم في بناء الدعم والروابط القارية والعالمية لصالح البرنامج مع ضمان التنفيذ الملموس لمجالات التركيز الأساسية للبرنامج.
- 2- **نلاحظ مع التقدير** المشاركة النشطة للمنظمات الأفريقية الإقليمية والشركاء الدوليين في التنمية في الاستجابة لتنفيذ الجوانب الأساسية من البرنامج الوزاري.
- 3- **نرحب** بجهود مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس المؤتمر الأفريقي الرابع لوزراء الخدمة العامة والمدنية وأمانة النيباد في تعزيز روابط البرنامج بين برامج الاتحاد الأفريقي كما تتص عليه رؤية الاتحاد الأفريقي ومهمته وخطته الإستراتيجية وبرنامج تنمية القدرة على الحكم والإدارة العامة.
- 4- **نمنح** رئيس المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة والمدنية، بدعم نشط من لجنة الوزراء ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد وبالتوجيه من أجهزة السياسات ذات الصلة للاتحاد الأفريقي صلاحية:
 - 1) الحفاظ على الزخم بضمن تمشي الجهود القارية المركزة على تنمية القدرات في مجال الحكم والإدارة العامة مع التوجهات والأولويات الشاملة للخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي وبرنامج تنمية القدرة على الحكم والإدارة العامة.
 - 2) توفير القيادة السياسية في دعم الجهود الرامية إلى لتعبئة مزيد من الموارد لتنفيذ البرنامج.
 - 3) مواصلة التشجيع القوي على العمل مع الشركاء القاريين والعالميين الرئيسيين في التنمية في مجال الحكم والإدارة العامة الذي يركز على الأنشطة المحددة والمناسبة التي تدعم الأولويات الشاملة للبرنامج.

5- **نناشد** مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بالتشاور مع لجنة الوزراء، بالتشجيع القوي على مشاركة المؤسسات الوطنية والإقليمية في أنشطة البرنامج داخل مختلف الأقاليم.

بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ برنامج تنمية القدرة علي الحكم والإدارة العامة، نتفق على ما يلي :

- 6- **نأخذ** علماً بتعقيدات وصعوبات تعبئة الموارد لتنفيذ البرنامج ونشيد بالمنظمات الأفريقية الشريكة التي أظهرت التزاماً قوياً وأساسياً بتنفيذ مختلف جوانب البرنامج علي الرغم من هذه التحديات.
- 7- **نرحب** بالتزامات الموارد التي تم التعهد بها حتى الآن والمبادرات الجارية للاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأفريقية الأخرى لجمع الموارد الإضافية وتعزيز تنفيذ مجالات تركيز البرنامج.
- 8- **نطلب من** مفوضية الاتحاد الأفريقي بما في ذلك أمانة النيباد والمنظمات الشريكة علي القيام قدر الإمكان ، بزيادة خطي ضمان إنشاء الآليات والقدرات الضرورية للتعبيل بتنفيذ البرنامج.
- 9- **نشجع** المنظمات الأفريقية الشريكة وخاصة تلك التي تقوم بتنفيذ البرنامج علي الاضطلاع بنشاط بإرساء وتعزيز الروابط والآليات فيما بينها من أجل تقوية تنسيق تنفيذ البرنامج وتعزيز الفرص الحالية للتعلم والتبادل وتعبئة الموارد واستخدامها علي أفضل وجه.

بشأن المسائل المتعلقة بإطار لفعالية الحكم والإدارة العامة، نتفق على ما يلي:

- 10- **نتشجع** باعتماد الميثاق الأفريقي للخدمة العامة كمبادرة رئيسية تهدف إلى تعزيز الحكم وفعالية القدرة على الإدارة العامة من قبل الوزراء المشاركين في المؤتمر الأفريقي الثالث لوزراء الخدمة العامة والمدنية.
- 11- **نحيط علماً** بدروس وتجارب الدول الأعضاء التي تسعى إلي تنفيذ وترويج الميثاق في إطار السياقات الوطنية المختلفة.
- 12- **نمنح** مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامجها للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) ، وبدعم نشط من رئيس المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة والمدنية ولجنة الوزراء صلاحية القيام بما يلي:
 - 1) كسب التأييد لاعتماد ميثاق الخدمة العامة الأفريقية من قبل أجهزة السياسات للاتحاد الأفريقي كإطار لدعم جهود تحسين قدرة البلدان الأفريقية في مجال الإدارة العامة.
 - 2) تشجيع الدول الأعضاء علي إجراء تقييم ذاتي للمبادئ والقوانين المتعلقة بفعالية القدرة علي الإدارة العامة وتجميع نتائج التقييم الذي يقوم به كل بلد

- والتحليل المقارن للمبادئ والقوانين الحالية للإدارة العامة وذلك لتقديمها إلى المؤتمر الأفريقي السادس لوزراء الخدمة العامة والمدنية.
- (3) تعبئة الموارد وإقامة الشراكات ذات الصلة لتنفيذ المبادرة وإجراء الأبحاث المناسبة كوسيلة لإنشاء قاعدة بيانات لخبرات مختلف الدول الأعضاء.
- (4) العمل على إنشاء نظام لأداء الخدمة العامة ووضع المزيد من الاستراتيجيات لحفز العاملين في مجال الخدمة العامة على الأداء الأفضل.

بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز المبادرات الرامية إلى ضمان فعالية جهود القطاع العام الوطني ، نتفق على ما يلي :

- 13- **نطلب** من المجلس التنفيذي للمعهد الأفريقي للتنمية الإدارية تقديم تقرير شامل عن أنشطته وخطته الإستراتيجية إلى المؤتمر الأفريقي السادس لوزراء الخدمة العامة والمدنية لبحثه.
- 14- **نحيط علما** بإنشاء شبكة المعاهد الأفريقية للتنمية الإدارية ، ومن بين أمور أخرى ، وضع دستورها.

بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية في دعم جهود إصلاح القطاع العام ، نتفق على ما يلي :

- 15- **نتشجع** بالمبادرات الرامية إلى خلق روابط تشجع الحوار الذي سيساعد على تحديد المساهمات الممكنة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في دعم الجهود الوطنية والإقليمية التي تهدف إلى تعزيز فاعلية القطاع العام.
- 16- **نناشد** أمانة النيباد، بدعم من رئيس المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة ، قيادة عملية لدفع التعجيل بالحوار القائم والمبادرات الحالية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل المشاركة في التدخلات الخاصة بتنمية قدرات القطاع العام بالتشاور المستمر مع مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 17- **نطلب** من أعضاء هيئة مكتب المؤتمر الأفريقي الخامس لوزراء الخدمة العامة باعتبارهم يمثلون الأقاليم الخمسة للاتحاد الأفريقي تقديم الدعم بنشاط لتطوير هذه العملية.

بشأن المسائل المتعلقة بالأخلاق ومكافحة الفساد، نتفق على ما يلي:

- 18- **نحيط علما أيضا** باعتماد نتائج وتوصيات الاجتماع الأفريقي الأول للأجهزة الوطنية لمكافحة الفساد الذي نظمته مفوضية الاتحاد الأفريقي في لوساكا، زامبيا، من 9 إلى 11 نوفمبر 2005، كما ترد في التقرير (MTG/ANTICORRUPTION/REPORT/1).
- 19- **نمنح** مفوضية الاتحاد الأفريقي صلاحية دراسة طرق إنشاء هيكل لمكافحة الفساد لمراقبة تنفيذ إستراتيجيات مكافحة الفساد في القارة.

- 20- **نمنح** مفوضية الاتحاد الأفريقي صلاحية تقديم تقرير الاجتماع لبحثه خلال الدورة العادية المقبلة للمجلس التنفيذي وقمة الاتحاد في 2006.
- 21- **نطلب** من جميع الدول الأعضاء التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

بشأن المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية للقطاع العام، نتفق على ما يلي :

22- **نحيط علماً** بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين إدارة الموارد البشرية وتعزيز تنمية القدرات في مجال الإدارة العامة.

23- **نطلب** من الدول الأعضاء المشاركة في مبادرات لتحسين أنظمة جمع البيانات وتبادلها حول إدارة وتنمية الموارد البشرية مع التركيز بصفة خاصة على مجال تخطيط الموارد البشرية.

24- **نمنح** مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد صلاحية مواصلة تبادل المعلومات لإقرار أساليب ونهج مشتركة لإدارة الموارد البشرية وتنمية القدرات.

بشأن المسائل المتعلقة بالحكم الإلكتروني لصالح التنمية المستدامة ، نتفق على ما يلي:

- 25- **نحيط علماً** بخطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة.
- 26- **نطلب** مشاركة الدول الأعضاء في خطة العمل الإقليمية الأفريقية حول اقتصاد المعرفة ومبادرات تنمية القدرات لتحسين آفاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز تقديم الخدمات العامة وإنتاجيتها.

بشأن المسائل المتعلقة بإعادة بناء الإدارة العامة في مرحلة ما بعد النزاعات، نتفق على ما يلي :

- 27- **نرحب** بالتطورات والجهود المحددة للبلدان التي انتهت فيها النزاعات في مجال الإدارة العامة وعملية التنمية الاستراتيجية في فترة ما بعد النزاعات للاتحاد الأفريقي.
- 28- **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد ضمان تركيز المزيد من الاهتمام لتعزيز إدارة عامة فعالة وسريعة الاستجابة في البلدان التي انتهت فيها النزاعات.

بشأن المسائل المتعلقة بتعزيز الشراكات والروابط مع الشركاء الدوليين، نتفق على ما يلي :

- 29- **نناشد** الشركاء الدوليين تحقيق المزيد من مواءمة الأنشطة والبرامج في مجال مبادرات تنمية قدرات القطاع العام مع أولويات رؤية ومهمة الاتحاد الأفريقي وخطته الاستراتيجية وبرنامج تنمية القدرة علي الحكم والإدارة العامة.

وأخيراً:

- 30- **نطلب** من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الانضمام إلى الاحتفال السنوي بيوم الخدمة العامة في أفريقيا والذي يجري في 23 يونيو.
- 31- **نقدم** هذا الإعلان لإجازته خلال الدورة العادية المقبلة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

-

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2005

The Report of the fifth pan-African conference of ministers of public service

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4322>

Downloaded from African Union Common Repository